

جهّزوا العدّة لإدارة «التفليسة»

شركه نحاس
امبت عام حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»

يتكلم صندوق النقد الدولي، عادة، مستخدماً مصجماً معروفاً من التعابير والوصفات فيصوغها بأشكال ديبلوماسية لا تحول، لن يعرف كيفية عمله، دون فهم المقصود منها. طالما اختلفنا على سياسات هذه المؤسسة وبيئنا انحيازها إلى نظام الهيمنة العالمي ودورها في إخضاع الشعوب لرغبات الحلقة المالية في رأس المال العالمي. لكن ذلك كله لا يلغي أن العاملين في الصندوق ليسوا جهلة والجهل أسوا من خصومة الإخصام، وهو مستغل في بلادنا.

من هنا يكتب تقرير بعثة الموفّقين الأخير عن لبنان أهميته، والافت أنه أتى مختلفاً عن النمط المألوف في تقارير الصندوق. تجدر الإشارة إلى أن التقرير النهائي السابق لم ينشر، على الأرجح لأن الحكومة اللبنانية طلبت عدم نشره، فالتقرير النهائي يصدر بعد مناقشته في مجلس إدارة الصندوق، حيث تتمكّل الدول، بحسب

تخلف الدولة عن السداد او انخفاض قيمة الذئب العام او تعثر البنك المركزي ستؤذي إلى خسارة المودعين لحدّراتهم بعد خسارة المصارف لكك رساميلها

مراتبها طبعاً. وقد يكون بين الدول من يرغب في أن تصل إلى الهاوية ليسهل ابتزازنا وفق صفقات القرن. وقد لا ينشر التقرير النهائي هذه المرة أيضاً، وربما تتصاعف الضغوط السياسية على بعثات الصندوق أكثر.

ما يقوله التقرير أننا لم نعد في مرحلة الارتباب، بل اصححنا في قلب الأزمة. فالمشكلة في لبنان ليست في عجز المالية العامة فقط، بل في أعقق من ذلك كثير. إنها أزمة عجز في ميزان مدفوعات، ناتجة من انخفاض التدفّقات المالية من الخارج، تلك التدفّقات التي أدّت إلى توليد النمط الاقتصادي بمساوئه الاجتماعية والسياسية، والتي سمحت باستمراره ومفاقمة مضاره. وهذا ما استنبح انخفاض موجدات مصرف لبنان والمصارف، الفعّلية، أي العاصفة، من العملات الأجنبية. ومن هنا يركّز التقرير على أن التصحيح المالي يجب أن يتعامل مع العجز تجاه الخارج، فيجذّر من ارتفاع الكبير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ما يعني ضرورة التهيؤ لانخفاض الأسعار الداخلية قياساً على أسعار الخارج، علماً بأن هذا الخفض في قيم الموجودات يحصل إننا من خلال انهيار سعر الصرف، وإننا، في حال الإبقاء على سعر الصرف ثابته، وهو أمر مستبعد، من خلال انكماش الطلب، وهو ما يؤدّي، في الحالتين، إلى سلب الناس مداخلهم ومخزّراتهم شتواً، مع ما قد يتبع

الأرباح الناتجة من هذه العمليات فورا في حساباتها وقبل تحقيقها لنفخ رساميلها، من دون السماح لها بتوزيع الأرباح، لكي تتمكن المصارف من تشكيل مؤونات دفترية لتغطية أي خسائر محتملة من الذين العام، وهو ما يعني أنّ مخاطر التخلف عن السداد ارتفعت إلى حدّ دفع المركزي إلى إصدار التعميم المذكور الذي يسمح بنفخ ميراثات المصارف والإبقاء بأنها تملك الرساميل الكافية لاستقطاب ودائع، إلاّ أنها رساميل وهمية ودفترية.

رسالة إلى السلطة الحاكمة

بيئته صندوق النقد الدولي السلطة الحاكمة إلى عدم جدوى التهليل لما تنسخه «موازنة سنة 2019»، والتأهلي بإنجازات وهمية في معرضها، ويدعوها، على طريقته، إلى الكف عن الضحك على الناس، لكنه لم يدعها إلى وقف عمليّات قتلهم وبيث الخوف والعصبيات بينهم، على الأرجح لأنّ تقريره سبق أفعالها في هذا المجال. فهو يقول إن نسبة العجز المعلنة من قِبَل الحكومة هي مشروع الموازنة (7,59% نسبة إلى الناتج، أضموقة، أو لا تكون «الموازنة» لا تتضمّن نفقات أساسية مترتبة على الدولة، مثل مستحقّات المستشفيات والضمان الاجتماعي وغيرها. وحتى من دون ذلك، يقول إن نسبة العجز لن تكون، تندرج تحت عنوان واحد: تحضروا في أحسن تقدير، أقل من 9,75% من الناتج المحلي. ويدعو من يرغب في تأمين الحل، إلى تشييد مجفّلات الذئب العام إلى الناتج، مفعلاً أساس المشكلة، إلى إجراءات مالية تسمح بتحقيق الفوائض الأولية التي يطلبها ذلك، من خلال زيادة الضريبة على القيمة المضافة، وفرض ضريبة على المحروقات وإزالة دعم الكهرباء وتخفيض العامين

هذه الرسالة تعني دعوة صريحة لتحضير الأرضية اللازمة لإدارة «التفليسة»، وهذا ما صدّرت من الوصول إليه حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، منذ تسعة أشهر، عندما قالت بضرورة القيام بتوزيع عادل وهادف للخسائر المحقّقة من باب تحلّل المسؤولية، وهي خسائر لا ينبغي التشاطر وهدر الوقت والقليل الباقى من المقدرات إلاّ في تكبيرها، كما حصل منذ ذلك الحين، فحُسر البلد 9 مليارات دولار.

السؤال الأساس: هل بين المُسكين والسلطة من يبرك المسؤولية؟ موقفنا أن العجز يكمن أصلاً في فقدان الهلّة السلطة الحاكمة، معرفة وجرة وشعورا بالمسؤولية. ملاحظة توضيحية لن يتساءل، عن جهل أو عن خبث، كيف حصل أن تلاقى تقرير موظفي صندوق ومواطنات في دولة»، أقله في التشخيص: ليس هناك أي عضو من حركة «مواطنون ومواطنات في دولة، ضمن فريق «صندوق النقد الدولي» فقلع «صندوق النقد الدولي» قد تكشف كونه منظمّة يسارية خشيبة.



انجل بوليفان، المكسيك

قراءة في تقرير «صندوق النقد الدولي» حول لبنان ماذا يريد؟ واي رسائل يوجّهها؟

صَحّحوا أوضاعكم

سمير الظاهر

خبير سابق في البنك الدولي

لا يمكن ملاحظة أي جديد في بيان «صندوق النقد الدولي» باستثناء رسائله الواضحة المتعلقة بسياسة مصرف لبنان النقدية. إذ يركّز البيان ملاحظاته في ثلاثة ميادين رئيسية، هي السياسة النقدية والسياسة الضريبية والإصلاحات المفترضة لحفز النمو الاقتصادي. تتعدّ ملاحظات الصندوق المُعلّقة بحذوها بين مجمل ملاحظاته الأخرى. فهو يشير إلى وجود مشكلة في ميزانية مصرف لبنان نتيجة السياسات المالية التي ينتهجها منذ سنوات، مثل دعم القروض وشراء سندات الخزينة ومنح شهادات اإيداع إلى المصارف، والتي تمنح فوائد عالية على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان، تتمكّن من تسديد يدعو الصندوق إلى إجراء تصيب صلب النموذج الاقتصادي اللبناني، وأبرزها خفض معدلات الفوائد. ويدور حول سعر الصرف باعتبار أن تثبيته على مستوى أعلى من قيمته الفعلية يؤثّر في التضائفة، فهو يرفع أكلاف الإئتماج.

فرص النفاذ هوجودة لكنها ضيّقة

منير راشد

خبير سابق في صندوق النقد الدولي

الصورة قاتمة، لا يوجد أي مؤشّر على إصلاح جذري، والإجراءات المتخذة هي دون أي أفق. هذه باختصار فحوى بيان «صندوق النقد الدولي» إلى لبنان، الذي لم يفلح حتى اليوم بأي إصلاحات فعّالة وجذرية. عملياً، ما يقوم به الصندوق هو التثبيته من خلال مراجعة لبنان لكل نفاقها العائمة للحدّ من الإنفاق الجذّي، وسيساعد في زيادة الإنفاق على تحسين الجوّ الاستثماري ودعم الصادرات وبناء المناطق الصناعية وتعزيز البنية التحتية.

أما بالنسبة إلى سياسات المصرف المركزي والقطاع المالي، فهو يحذّر من الائتتاب بسندات خزينة موقّعة، لا يتضمّن سلفة الكهرباء وأموال الديدليات ومستحقّات الضمان الاجتماعي، في حين أن خطّة الضريبية المقترحة (رفع معدّل الضريبة على أرباح الفائدة وعلى الاستيراد) لن تؤتي بالنتائج المأمولة منها. وفي مقابل ذلك، الذئب مستمرّ بالارتفاع وسيبقى عند مستوى غير قابل للاستدامة، أي إنه سيسبل إلى مرحلة لا يمكن الاستمرار في خدمته.

بناءً على ذلك، يقترح الصندوق إجراءات تطاول المالية العامة وتساعد في تحسين النمو الاقتصادي وتخفيض العجز، ونسبة العجز المالي الذي تقدّمه الدولة في مشروع الموازنة لا يعكس الوضع المالي الصحيح، فهو لا يتضمّن سلفة الكهرباء وأموال الديدليات ومستحقّات الضمان الاجتماعي، في حين أن خطّة الضريبية المقترحة (رفع معدّل الضريبة على أرباح الفائدة وعلى الاستيراد) لن تؤتي بالنتائج المأمولة منها. وفي مقابل ذلك، الذئب مستمرّ بالارتفاع وسيبقى عند مستوى غير قابل للاستدامة، أي إنه سيسبل إلى مرحلة لا يمكن الاستمرار في خدمته. بناءً على ذلك، يقترح الصندوق إجراءات تطاول المالية العامة وتساعد في تحسين النمو الاقتصادي وتخفيض العجز، ونسبة العجز المالي الذي تقدّمه الدولة في مشروع الموازنة لا يعكس الوضع المالي الصحيح، فهو لا يتضمّن سلفة الكهرباء وأموال الديدليات ومستحقّات الضمان الاجتماعي، في حين أن خطّة الضريبية المقترحة (رفع معدّل الضريبة على أرباح الفائدة وعلى الاستيراد) لن تؤتي بالنتائج المأمولة منها. وفي مقابل ذلك، الذئب مستمرّ بالارتفاع وسيبقى عند مستوى غير قابل للاستدامة، أي إنه سيسبل إلى مرحلة لا يمكن الاستمرار في خدمته. بناءً على ذلك، يقترح الصندوق إجراءات تطاول المالية العامة وتساعد في تحسين النمو الاقتصادي وتخفيض العجز، ونسبة العجز المالي الذي تقدّمه الدولة في مشروع الموازنة لا يعكس الوضع المالي الصحيح، فهو لا يتضمّن سلفة الكهرباء وأموال الديدليات ومستحقّات الضمان الاجتماعي، في حين أن خطّة الضريبية المقترحة (رفع معدّل الضريبة على أرباح الفائدة وعلى الاستيراد) لن تؤتي بالنتائج المأمولة منها. وفي مقابل ذلك، الذئب مستمرّ بالارتفاع وسيبقى عند مستوى غير قابل للاستدامة، أي إنه سيسبل إلى مرحلة لا يمكن الاستمرار في خدمته.

بما يستدعي حسم مؤنات من رساميلها وأرباحها التغطية أي خسائر مُحتملة في الذئب العام. أيضاً يحذّر المصارف من الائتتاب بسندات خزينة موقّعة مُحفّزة لكونها ستؤذي إلى عدم قدرتها على استقطاب أموال من الخارج. بمعنى أن المصارف التي تكتتب عادة في سندات خزينة مرتفعة الفائدة لن تحقّق هامش الأرباح نفسه عند اكتتابها بسندات بفوائد مُحفّزة. وبالتالي لن تتمكّن من منح المودعين فوائد مرتفعة غير أقلّ مما هو متوقّع، وهو ما يتوافق مع كلّ المؤشّرات (رخص البناء، والتداول العقارية وبيع مباشرة للقول إن النمو سيكون أقلّ مما هو متوقّع، وتراجع باطراد، بما سيؤدّي إلى انعدام النموّ أو ربّما تسجيل نموّ سلبي، وكتنتيجة ذلك، ولحفر النموّ والتنافسية والإنتاجية، يدعو الصندوق إلى إجراء تصيب صلب النموذج الاقتصادي اللبناني، وأبرزها خفض معدلات الفوائد. ويدور حول سعر الصرف باعتبار أن تثبيته على مستوى أعلى من قيمته الفعلية يؤثّر في التضائفة، فهو يرفع أكلاف الإئتماج.

الإخبار راس الحال — الألتبت 8 تموز 2019 العدد 64

اقتصاد السوء

الأفكار الزومبي

محمد زبيب

تواجه أكثرية الناس صعوبة جدّية في قراءة المؤشّرات الاقتصادية، التي تُنشر حالياً عبر وسائل الإعلام أو ترد في التقارير الصادرة عن جهات رسمية وخاصّة، محليّة وخارجية، ماذا تعني؟ يجرى استخدام هذه المؤشّرات السلبية جدّاً بكثافة غير مسبوقة، لإخبارنا أننا نمزّ في ظروف حرجة جدّاً وعلينا أن نتحرّك سريعاً. فقد بلغنا مرحلة لم نعد نستطيع فيها مواصلة تمويل استهلاكنا وإنفاقنا وتسديد ديوننا بالطريقة التي اعتدناها على مدى ربع القرن الماضي. لقد حلّت ساعة الحقيقة، وما كان يبدو حالةً لبنانيةً فريدة أو «عجيبة» يمكن أن تستمرّ إلى ما لا نهاية، تبيّرن أن لها حدوداً استنفدت وشروطاً لم تعد متوافرة، ويات علينا جميعنا الآن أن سنصدّ الثمن، ونرضى بمستوى عيش أدنى من المستوى الذي نعيش فيه. وإذا لم نقبل بذلك، سننتهار الليرة وتوقف الدولة عن السداد، ونعلن الإفلاس ونهدب جميعنا إلى الهلاك. في هذا السياق، يأتي البيان الختامي الأخير لبعثة صندوق النقد الدولي إلى لبنان، الذي سبقه تقرير وكالة التصنيف الدولية «موديز»، والكثير من التقارير والتصريحات التي تشدّد جميعها على أن الاقتصاد اللبناني يتعرّض لآزمة كبيرة، يعكسها تنامي العجز المتراكم في ميزان المدفوعات والمخاطر المتزايدة في النظام المصرفي ودرجة التصنيف الائتماني المتدنية كثيراً. فقد تعدّ الآليات المتبعة لتمويل النظام السياسي، ونموذج الاقتصادي قادرة على استقطاب كئيبة الدولارات التي يحتاجها لإحالة سياسة تثبيت سعر صرف الليرة، وبالتالي باتت «النخبة» الحاكمة مُضطرّة إلى الاختيار: إمّا السماح بتخفيض سعر الصرف الاسمي مباشرة، وإمّا إجراء عملية جراحية واسعة لتخفيض القدرة الشرائية لليرة، عبر «تعديل مالي، كبير يشمل تخفيض الإنفاق العام والأجور النقدية والاجتماعية ورفع الضرائب على الاستهلاك ورسوم الاستيراد، أو ما يعرف بالسياسات الانكماشية والتشقيعية. وفي الخيارين، يجري التصميم على تحميل فئات الدخل الأدنى الخسائر لحماية مكاسب فئات الدخل الأعلى.

تفيد المؤشّرات حتى أيار/ مايو من هذا العام، بأن ميزان المدفوعات سجّل عجوزات شهيية متتالية، لأول مرّة في تاريخه، بلغت قيمتها 10.4 مليارات دولار على أساس سنوي (12 شهراً)، وهذا أدّى إلى انخفاض الأصول الأجنبية (موجودات الدولار لدى مصرف لبنان) بقيمة 8,7 مليارات دولار في الفترة نفسها. وقد شهدت الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام مرحلة انخفاض ميزانية القطاع المصرفي بالقيمة المطلقة، ولا سيّما انخفاض ودائع الزبائن بنحو 3,5 مليارات دولار في أيار/ مايو الماضي عمّا كانت عليه في نهاية عام 2018.

تقدّم هذه المؤشّرات الخطيرة كشأن بخض الأسواق، لا التماس، وتعرّف بلغة غير مفهومة تزعم الصفة العلمية، وتظهر كأنها طلاس في اللغة المتأولة بين الناس العاديين فالصحيح أنه لا يمكن أيّ مجتمع أن يعيش لفترة طويلة بمستوى أعلى من دخله ويستهلك أكثر بكثير مما ينتج ويبرك الديون والودائع بلا سقف، ولكن هذه «الحقائق» لا يمكن أن تكون «موضوعية» وتتجاهل كلياً الأسباب البنوية، ولا سيما على صعيد سلّم الدخل والثروة، وتسمّى إلى تكريس انطباع خادع أنها مؤشّرات ظرفية نجت من عوامل أحداث وتطوّرات ومؤامرات وفساد، عكّرت صفونا وخزّبت عيشنا وضعمتنا أمام الأوضاع الحرجة والخطيرة.

يقولون لنا إن حالتنا البائسة على الصعيد كلّها: البنية التحتية والخدمات الأساسية والبيئة والصحة والتعليم والسكن والنقل والوظائف والأعمال... كلّها نتجت من «طبقة سياسية» فاسدة وفاشلة وغير كفوءة، تسيطر على الدولة ومؤسساتها واقتصادها وتتخاصص ريوعها، وتقصي القطاع الخاض وتحّد من استثماراته المنتجة ومبادراته الخلافة. ويقولون أيضاً إن الإفراط في الإنفاق العام ودعم الكهرياء، والصراعات السياسية والتزاعمات المسلحة وتدقّق اللاجئين... كلّها أسباب طارئة أدّت إلى تنامي العجز المالي للدولة وتراكم المديونية وضمور الاستثمارات. ويقولون كذلك إن زيادة الأجور ومعاشات التقاعد وعدد العفّال الأجانب، كانت السبب في زيادة الاستهلاك وبالتالي الاستيراد وانخفاض صافي التحويلات، ما أدّى إلى نقص في كئيبة الدولارات التي نحتاجها لتسديد مدفوعاتنا إلى الخارج وشراء السلع والخدمات التي نستهلكها، في ظلّ ضعف الإنتاج المحلي. ويقولون إن القروض المدعومة، السكنية وغير السكنية، التي كانت تقدّم كحلّ لعصلة النمو المنخفض، تحوّلت إلى مشكلة، وباتت مصدراً إضافياً للطلب على الدولارات، نتيجة عمليات تحويل قيمتها من الليرة إلى العملات الأجنبية من قِبَل المستوردين والتجار وأصحاب المشاريع وتجّار البناء وملاك الأراضي... في الحصلة، تقول لنا المؤشّرات المتأولة إن الضغوط النقدية تزداد باطراد وتهرب الودائع والرساميل من لبنان إلى الخارج وتستنزف الأصول الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي كسلاح رئيس لتثبيت سعر صرف الليرة. ولذلك، علينا أن نُنشد الأزمة لننقذ الأسواق والأرباح، وعلينا أن نستعد في سبيل ذلك للانزلاق العنيف نحو هاوية جديدة أو مستوى جديد من الحضيض.

تخبرنا هذه المؤشّرات أننا في أزمة حقيقية، ولكن بلغة غير مفهومة، تزعم الصفة العلمية، وتظهر كأنها طلاس في اللغة المتأولة بين الناس، وهذا ما يجعلهم عاجزين عن استخدامها في بناء تصوّراتهم وردود أفعالهم واتخاذ مواقفهم وقراراتهم. وهذا ليس مستغرباً أو مستعجلاً، ولا هو يخصّ اللبنانيين وحدهم دون سائر البشر، ولا يخص الاقتصاد حصراً دون غيره، بل هو نتيجة تاريخ طويل من «الألجة»، سواء كانت لخدمة القسر الذي يُمارس عبر الدولة أو لخدمة الاستغلال الذي يمارسه رأس المال، وفي الظروف اللبنانية يجد التقاطع بين مصالح القسر ومصالح رأس المال أحد أكثر الأشكال رجعية في النظام الرأسمالي الذي نعيش فيه، حيث تعلق الانقسامات الطائفية فوق ما عداها من انقسامات في المجتمع، وتطمس الجوانب الطبقية والجنديرية والبيئية والثقافية في الصراعات الجارية على السلطة والثروة. بعد الأزمة العالمية في عام 2008، ازدهرت الأدبيات التي تعدّد ما سمّته «الأفكار الزومبي»، أي الأفكار التي ماتت في التجربة الواقعية، لكنها لا تزال حيّة في النظريات (وغالباً فهيمن ونسبّر شيوننا). لعلّ أبرز هذه الأفكار هي التي تقول: «إن السياسات التي تفيد الأثرياء، ستساعد الجميع في النهاية»، وإن كل وظيفة تقريبا تؤدّيها الدولة حالياً يمكن أن تؤدّيها شركات القطاع الخاص بشكل أفضل»، «إن تنامي التجارة في السلع والخدمات والأسول المالية والعقارية يمكن أن يستمرّ إلى الأبد»، وإن هجرة البشر وعوائد العمل في الخارج يمكن أن تقدّم هدايا لائمه لا تنضب». في الواقع، ما تخبرنا به المؤشّرات الاقتصادية الحالية أننا في مواجهة هذا النوع من «الأفكار الزومبي»، التي يصعب كل تعارض معها بمقايه عمل تخريبي من تديير «البقايا الشيوعية»، وصنع «المؤامرات الخارجية»، كما يردّد حاكم مصرف لبنان أو الخطاب اليميني الشعبيوي أو ممثّلو أصحاب رأس المال على اختلاف مشاربهم. ما نشهده اليوم، ويشعره بالقلق الشديد، ولا سيّما على صعيد تهييدنا بانتهيار الليرة وإفلاس الدولة وتركنا فريسة العجز والتشوّف والانكماش، ليس إلاّ الطور الجديد من أزمة الاقتصاد اللبناني البنوية الأصلية، التي يبدو أنها تطوّرت وصارت أخطر مما كانت عليه في أي وقت مضى.